



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأثر المعدل لعدم تماثل المعلومات في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح - دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية-

اسم الكاتب: د. اياد مالك حاتم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/10022>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 20:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



The Moderating Effect Of Information Asymmetry On The Relationship Between Accounting Conservatism And Earnings Quality - An Empirical Study On Companies Listed In Damascus Stock Exchange-

Dr. Eyad M. Hatem*

(Received 10 / 6 / 2024. Accepted 15 / 8 / 2024)

□ ABSTRACT □

Earning quality is considered one of the main basis that management seeks to achieve and maintain, specially in the cases of uncertainty and conflict that might companies suffer.

To achieve that goal managements try to follow conservative Accounting polices that take into account all risks that might face their works. These polices is enhanced in case of information asymmetry that each part has and results from the separation between management and ownership.

Based on that, this study aimed to determine the impact of accounting conservatism on earning quality, as well as the moderator impact of information asymmetry on the relationship between accounting conservatism and the earning quality.

The data is collected using annual financial reports for companies listed in Damascus Stock Exchange. These reports are available on Damascus Stock Exchange website. Using a dataset of 18 listed companies covering the period 2013 to 2022 comprising a total of 180 observations, Panel Data analysis is employed, with the help of the application Eviews 10 and Microsoft Excel 2010. The study used time-sectional data Panel Data Balanced.

The earnings quality variable was measured based on persistence of earnings, proximity to cash, and earnings management, while accounting conservatism was measured by dividing the market value of equity to the book value of equity, and information asymmetry was measured based on trading volume. The results showed that there is no effect of accounting conservatism on the earnings quality, as well as the absence of any moderating effect of the information asymmetry variable.

Key words: Accounting Conservatism. Information Asymmetry. Earnings Quality.

Copyright



:Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* Associate Professor, Accounting Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. iyad.malek.hatem@tishreen.edu.sy

الأثر المعدّل لعدم تماثل المعلومات في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح -دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية-

الدكتور: اياد مالك حاتم*

(تاريخ الإيداع 2024 / 6 / 10. قَبِلَ للنشر في 2024 / 8 / 15)

□ ملخص □

تعدّ جودة الأرباح إحدى الركائز الأساسية التي تسعى إدارة الشركات إلى الوصول إليها والمحافظة عليها، خاصة في ظل وجود حالات من عدم التأكد والاضطراب التي قد تعاني منها البيئة التي تعمل ضمنها تلك الشركات، وفي سبيل تحقيق ذلك تعمل تلك الإدارات على اتباع سياسات محاسبية متحفظة تأخذ في الحسبان جميع المخاطر التي قد تواجه عملها، وتتعرّز أهمية تلك السياسات في حالة وجود عدم تناسق في درجة المعلومات التي يملكها كل طرف من الأطراف المرتبط بالشركة، والنتيجة عن عملية فصل الإدارة عن الملكية.

بناءً على ما سبق هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح، فضلاً عن دراسة التأثير المعدّل لمتغير عدم تماثل المعلومات في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

لتحقيق ذلك الهدف؛ تمّ الاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمتوافرة على الموقع الرسمي لتلك السوق، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2013 حتى 2022، حيث بلغ عدد الشركات المدروسة 18 شركة وبمجموع مشاهدات بلغ 180 مشاهدة. تمّ تنظيم البيانات واحتساب قيم المتغيرات باستخدام برنامج Microsoft Excel 2010، وتم تحليلها باستخدام برنامج Eviews 10، كما استخدمت الدراسة بيانات مقطعية زمنية Panel Data متوازنة.

تم قياس متغير جودة الأرباح بالاعتماد على كل من استمرارية الأرباح، والاقتراب من النقد، وإدارة الأرباح، في حين تم قياس التحفظ المحاسبي بقسمة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتم قياس عدم تناسق المعلومات بالاعتماد على حجم التداول. أظهرت النتائج عدم وجود أي تأثير للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح، فضلاً عن عدم وجود أي تأثير معدّل لمتغير عدم تناسق المعلومات.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، عدم تماثل المعلومات، جودة الأرباح.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص



CC BY-NC-SA 04

* . استاذ مساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية

مقدمة:

تعدّ التقارير المالية وسيلة اتصال هامة تستخدم لربط الشركة مع كافة الأطراف الداخلية والخارجية، الأمر الذي يتطلب أن تكون تلك التقارير صادقة وعلى مستوى عالي من الجودة؛ فالبيانات المالية التي تحتويها تشكل الأساس لاتخاذ العديد من القرارات.

إن الهدف الأساس لأي إدارة هو تقديم المعلومات المالية التي تمتاز بالدقة، وتوفيرها في الوقت المناسب، وعرضها بطريقة يسهل فهمها وإيصالها إلى جميع الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة، وبالرغم من أن التقارير المالية يتم إعدادها استناداً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلا أنّ هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة الأحداث والظواهر الاقتصادية نفسها، وبالتالي فإنّ مرونة اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية، ومن ناحية أخرى المرونة في تأجيل أو تقديم الاعتراف بالمصروفات والإيرادات الناتجة عن استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، قد يؤدي إلى ظهور نتائج مختلفة في التقارير المالية لقياس الأحداث الاقتصادية نفسها مما ينعكس بدوره على جودة نتائج القياس المحاسبي، ومن ثم على جودة الأرباح المحاسبية (شهيد وعبس، 2017).

يعدّ مفهوم التحفظ المحاسبي من أهم وأقدم الموضوعات في المحاسبة المالية، وقد أصبح في الوقت الراهن مطلباً أساسياً من قبل مستخدمي التقارير المالية خاصة في أعقاب حالات الانهيار لعدد كبير من الشركات العملاقة، نظراً لتأثيره الكبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي في الشركات، فضلاً عن أهميته كإحدى وسائل معالجة حالات عدم الثقة الموجودة لدى مستخدمي التقارير المالية، وحالة عدم التأكد المحيطة بالشركات في بيئة الأعمال، وكذلك حالة المخاطرة المحيطة بقرارات مستخدمي التقارير المالية (السيدة، 2018؛ شهيد وعبس، 2017؛ المصري، 2022؛ Wiharno et al., 2023).

إنّ التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية يحقق العديد من المزايا، فالعديد من الدراسات أظهرت بأن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، لذلك توجهت الدراسات إلى الربط بين استخدام التحفظ المحاسبي لإعداد التقارير، والحصول على أرباح ذات جودة عالية، لذلك تسعى معظم الشركات للتعبير عن أرباحها بصدق وشفافية، من خلال العمل على رفع مستوى التحفظ المحاسبي في إعدادها التقارير المالية لتعزيز مصداقية تقاريرها المالية (المصري، 2022)، وتتنزز تلك العلاقة في ظل وجود حالة من عدم التناسق في المعلومات المفصح عنها؛ إذ تصبح السياسات المتحفظة في ظل احتمال وجود تلك الحالة تعبير عن حرص الشركة واهتمامها بمصالح جميع الأطراف، الأمر الذي يفترض أن ينعكس إيجاباً على جودة الأرباح، وهو ما نوهت عنه العديد من الدراسات مؤكدة على ضرورة تبني التحفظ المحاسبي في الإطار التنظيمي للمحاسبة وإلزام الشركات بتطبيق كافة ممارساته لدوره في خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وبالتالي تحسين جودة الأرباح المحاسبية (السيدة، 2018).

بالرجوع إلى نتائج الدراسات السابقة؛ فقد أظهرت عدم وجود اتفاق على طبيعة تلك العلاقة، الأمر الذي فتح المجال للمزيد من البحث، خاصة في ظل البيئة السورية التي تتصف بظروف اقتصادية استثنائية تجعل من عدم تناسق المعلومات حالة محتملة، الأمر الذي يفتح المجال للسياسات المتحفظة كطريقة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

الدراسات السابقة:

دراسة شهيد؛ عبس (2017) بعنوان: "قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية." دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار مدى تمتع رقم الأرباح بجودة عالية، ومن ثم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية. تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من 2009 حتى 2013، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية لقياس التحفظ المحاسبي، وتم استخدام نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة لمعرفة مدى استمراريته. ومن ثم اختبرت تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في نسب التحفظ المحاسبي بين الشركات والأعوام المختلفة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما أظهرت الدراسة بأن أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تتمتع بمستوى جودة عالٍ في كل سنوات السلسلة الزمنية للعينة عدا عامي 2010-2011، إذ كانت الأرباح فيها أقل قدرة على الاستمرارية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

دراسة السيدة (2018) بعنوان: "دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وجودة الأرباح كمتغير تابع باستخدام محدداته المتمثلة في استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتمهيد الأرباح. كما تم اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الديون كمحدد لعقود المديونية. لتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 38 شركة من شركات قطاع المواد الأساسية في سوق المال السعودي خلال الفترة الممتدة من 2013 حتى 2015. تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، في حين تم قياس استمرارية الأرباح باستخدام معامل ميل انحدار الأرباح الحالية عن أرباح الفترة السابقة، وتم قياس القدرة التنبؤية للأرباح باستخدام الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير الناتج عن استخدام نموذج الانحدار البسيط لاستمرارية الأرباح، في حين تم قياس تمهيد الأرباح باستخدام نسبة الانحراف المعياري لصافي الدخل إلى الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية، أما مستوى الديون فقد تم قياسه من خلال نسبة إجمالي الالتزامات لإجمالي حقوق الملكية. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح وتمهيد الأرباح، وعدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على القدرة التنبؤية للأرباح، في حين كان التأثير عكسي على مستوى الديون.

دراسة المصري (2022) بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح - دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2016-2020".

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ثم تحديد جودة الأرباح، وأخيراً معرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح. استخدمت الدراسة عينة حجمها 49 شركة صناعية في بورصة عمان للأوراق المالية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2016-2020. لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية كمقياس للتحفظ المحاسبي، وتم استخدام انحدار الأرباح الحالية على الأرباح الماضية لتحديد درجة استمرارية الأرباح، وبالتالي جودتها، وأخيراً تم استخدام تحليل الانحدار

لمعرفة تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية. توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات وبين أرباح الأعوام المختلفة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وبأن الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية لا تتمتع بالاستمرارية وبالتالي تنسم بمستوى منخفض من جودة الأرباح، ووعليه لا يوجد تأثير للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

دراسة Halim (2022) بعنوان:

"Audit Committee, Accounting Conservatism, Leverage, Earnings Growth ,dan Earnings Quality"

"لجنة التدقيق، التحفظ المحاسبي، الرافعة المالية، نمو الأرباح وجودة الأرباح"

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي والرافعة المالية ونمو الأرباح على جودة الأرباح. تم استخدام إجمالي المستحقات كمقياس لجودة الأرباح، وقد تم اختيار عينة مكونة من 34 شركة في قطاع صناعة السلع الاستهلاكية باستخدام أسلوب العينة المستهدفة. بهدف تحليل البيانات تم استخدام البيانات الثانوية المتمثلة بالتقارير المالية خلال الفترة 2015-2019. تم استخدام نماذج انحدار بيانات المقطعية لتحليل البيانات. أظهرت النتائج بأن لجنة التدقيق ليس لها أي تأثير على جودة الأرباح، وأن التحفظ المحاسبي له تأثير طردي على جودة الأرباح، في حين أن الرفع المالي ونمو الأرباح لهما تأثير عكسي على جودة الأرباح.

دراسة Nizar and Kiswanto (2022) بعنوان:

"Analysis of The Influence of Accounting Conservatism, Company Size, Capital Structure, Liquidity and Profit Growth on Earnings Quality"

"تحليل تأثير التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، هيكل رأس المال، السيولة ونمو الربح على جودة الأرباح"

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، هيكل رأس المال، السيولة ونمو الأرباح على جودة الأرباح. لتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من 55 شركة من شركات الأغذية والمشروبات المدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2015-2019. استخدمت الدراسة نسبة التدفق النقدي التشغيلي على صافي الدخل كمقياس لجودة الأرباح، في حين تم استخدام المستحقات لقياس التحفظ المحاسبي، ولوغاريتم حجم الأصول كمقياس للحجم، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية كمقياس لهيكل رأس المال، ونسبة التداول كمقياس للسيولة، وأخيراً نمو الأرباح بين السنة الحالية والسنة السابقة كمقياس للنمو. باستخدام الإحصاءات الوصفية والانحدار الخطي المتعدد من خلال برنامج SPSS 21؛ أظهرت النتائج بأن التحفظ المحاسبي وحجم الشركة لهما تأثير طردي كبير، في حين أنّ هيكل رأس المال له تأثير عكسي كبير على جودة الأرباح. لا يوجد أي تأثير للسيولة ونمو الأرباح على جودة الأرباح.

دراسة Zadeh et al., (2022) بعنوان:

"Accounting Conservatism and Earnings Quality"

"التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح"

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح مع تناول حوكمة الشركات كمتغير معدّل لتلك العلاقة، من خلال دراسة التأثير المعدّل لكل من الملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين، والملكية المؤسسية. استخدمت الدراسة نموذج Givoly and Hayn (2000)، لقياس التحفظ المحاسبي، أما جودة الأرباح فقد تم قياسها بالاعتماد على نموذج Dechow and Dichev ونموذج Jones المعدل، في حين تم قياس

الحوكمة بالاعتماد على الملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين، الملكية المؤسسية، وملكية المساهمين المؤسسيين. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 168 شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة الممتدة من 2012 حتى 2017، وبمجموع 1008 مشاهدة. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. كما بينت النتائج عدم وجود تأثير للملكية الإدارية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في نموذجي قياس جودة الأرباح، في حين توصلت الدراسة إلى أنّ استقلالية مجلس الإدارة يؤثر بشكل كبير على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، حيث يعزز من العلاقة العكسية بينهما وذلك على مستوى نموذج جونز فقط، كما بينت النتائج بأنّ الملكية المؤسسية لها تأثير معنوي معدل على العلاقة الأصلية المدروسة، وتقلل من شدة العلاقة العكسية بينهما. كما تدعم أيضاً النتائج المقولة القائلة بأنّ ملكية كبار المساهمين يمكن أنّ تخفض من شدة العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. بالمجمل تبين بأنّ آليات الحوكمة (مثل استقلال مجلس الإدارة، وكبار المساهمين، والملكية المؤسسية) يمكن أنّ يكون لها تأثير معدّل على العلاقة الأصلية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

دراسة Ritonga *et al.*, (2023) بعنوان:

"The Effect of Accounting Conservatism, Company Size and Good Corporate Governance on the Quality of Company Profits"

"تأثير التحفظ المحاسبي، حجم الشركة والحوكمة الجيدة على جودة أرباح الشركة"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي وحجم الشركة والحوكمة الجيدة في جودة أرباح الشركة. استخدمت الدراسة البيانات الثانوية المتمثلة بالقوائم المالية للشركات غير المالية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة الممتدة من 2018 حتى 2022، وقد بلغت عدد الشركات المدروسة 705 شركة. تمّ استخدام برنامج SPSS23 في تحليل البيانات، وقد أظهرت النتائج أن التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي على جودة الأرباح، في حين لم يتبين وجود أي تأثير للحجم والحوكمة الجيدة على جودة الأرباح، وقد أظهر معامل التحديد R^2 بأنّ حجم مساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع بلغ 82.5%.

دراسة Kimouche and Charchafa (2024) بعنوان:

"Impact of Accounting Conservatism on Income Smoothing: Empirical Evidence From Algeria"

"تأثير التحفظ المحاسبي على تمهيد الدخل: دليل تجريبي من الجزائر"

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير التحفظ المحاسبي في تمهيد الدخل، وذلك كبديل عن التلاعب المحاسبي في الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة 993 مشاهدة لـ 133 شركة جزائرية خلال الفترة الممتدة من 2012 حتى 2020، حيث تمّ قياس تمهيد الدخل من خلال التغيرات في التدفقات النقدية منسوبة إلى الأرباح، في حين تمّ قياس التحفظ المحاسبي من خلال الاستحقاقات المحاسبية غير التشغيلية، ونسبة الاستحقاقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والمخصصات. أظهرت النتائج أنّ إجمالي الاستحقاقات لا يؤثر على تجانس الدخل مقابل التأثيرات الإيجابية من الاستحقاقات غير التشغيلية والمخصصات. لذلك، خلصت الدراسة إلى أنّ التحفظ المحاسبي يسهل من عملية تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية من خلال توسيع المجال التقديري الممنوح للمديرين للتلاعب بالأرباح.

ما يميز الدراسة الحالية: بعد عرض الدراسات أعلاه؛ يتمثل الفرق بين الدراسة الحالية ودراسة شهيد وعبس (2017) التي أجريت في سورية، بأنّ الدراسة المذكورة تم تطبيقها خلال الفترة الممتدة من عام 2009 حتى عام 2013 وذلك بالتطبيق على 11 شركة مدرجة فقط، في حين ستعتمد الدراسة الحالية على 18 شركة مدرجة خلال الفترة الممتدة من

عام 2013 حتى عام 2022، بالإضافة إلى أنّ تلك الدراسة استخدمت فقط الاستمرارية كمقياس لجودة الأرباح، في حين سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على عدة مقاييس لجودة الأرباح، فضلاً عن العمل على تحديد الأثر المعدّل لمتغير عدم تناسق المعلومات الذي قد يكون له تأثير تفسيري للعلاقة الأصلية بين التحفظ وجودة الأرباح. أما فيما يخص دراسة السيدة (2018) فهي تتفق معها من حيث تناولها لعدة مقاييس لجودة الأرباح إلا أنها تختلف عنها من كونها استخدمت عدم تناسق المعلومات لتحديد التأثير المعدّل، كما تختلف عنها من حيث مقاييس الجودة المستخدمة. نظراً لاختلاف وجهات النظر حول المقصود بجودة الأرباح، فقد تعددت الآليات المستخدمة في قياسها، بحيث يعكس كل مقياس اتجاه محدد، لذلك حاولت الدراسة الحالية استخدام عدة مقاييس لجودة الأرباح، وهو ما يختلف عن دراسة المصري (2022) التي اعتمدت على مقياس واحد فقط لجودة الأرباح متمثلاً بالاستمرارية، ودراسة Halim (2022) التي استخدمت إجمالي المستحقات كمقياس لجودة الأرباح، ودراسة Nizar and Kiswanto (2022) التي استخدمت نسبة التدفق النقدي التشغيلي على صافي الدخل كمقياس لجودة الأرباح. ودراسة Zadeh et al. (2022) التي اعتمدت على نموذجي Dechow and Dichev ونموذج Jones المعدل لقياس جودة الأرباح، ودراسة Kimouche and Charchafa (2024) التي استخدمت تمهيد الدخل.

بالإضافة إلى ما سبق فقد حاولت بعض الدراسات إدخال متغيرات تفاعلية، مثل دراسة Zadeh et al. (2022) التي تناولت حوكمة الشركات كمتغير معدّل لتلك العلاقة، من خلال دراسة التأثير المعدّل لكل من الملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين، والملكية المؤسسية، وهذا يعد مهماً جداً على اعتبار أن الضوابط المنصوص عنها في الحوكمة تسمح في ظل وجود سياسة محاسبية متحفظة من رفع جودة الأرباح؛ لذلك سيحاول البحث الحالي العمل على تجريب متغير تفاعلي آخر متمثلاً بعدم تناسق المعلومات الذي يشكل إحدى مشاكل الوكالة، والذي من المحتمل أنّ يجعل من السياسات المحاسبية المتحفظة في حال وجود مثل هذه الحالة من عدم التناسق ملاذاً لرفع جودة المعلومات المحاسبية وعليه رفع جودة الأرباح.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- (1) ما هو تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مقاسة بالاستمرارية؟
- (2) ما هو تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مقاسة بالاقتراب من النقد؟
- (3) ما هو تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مقاسة بإدارة الأرباح؟
- (4) ما هو تأثير حالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مقاسة بالاستمرارية؟
- (5) ما هو تأثير حالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مقاسة بالاقتراب من النقد؟
- (6) ما هو تأثير حالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مقاسة بإدارة الأرباح؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث في كونه يسعى لتقديم دليل تجريبي جديد حول تأثير سياسة التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فضلاً عن تحديد التأثير المعدّل لحالة عدم تماثل المعلومات في العلاقة الأصلية المدروسة.

وعليه فإن أهداف البحث تتمثل بالآتي:

- 1) تحديد تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مفاصة بالاستمرارية.
- 2) تحديد تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مفاصة بالاقتراب من النقد.
- 3) تحديد تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مفاصة بإدارة الأرباح.
- 4) تحديد تأثير حالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مفاصة بالاستمرارية.
- 5) تحديد تأثير حالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مفاصة بالاقتراب من النقد.
- 6) تحديد تأثير حالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مفاصة بإدارة الأرباح.

فرضيات البحث:

بالاستناد إلى ما سبق ذكره يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى H₁:** يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مفاصة بالاستمرارية.
- الفرضية الثانية H₂:** يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مفاصة بالاقتراب من النقد.
- الفرضية الثالثة H₃:** يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مفاصة بإدارة الأرباح.
- الفرضية الرابعة H₄:** يوجد تأثير دال إحصائياً لحالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مفاصة بالاستمرارية.
- الفرضية الخامسة H₅:** يوجد تأثير دال إحصائياً لحالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مفاصة بالاقتراب من النقد.
- الفرضية السادسة H₆:** يوجد تأثير دال إحصائياً لحالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مفاصة بإدارة الأرباح.

منهجية البحث:

• مجتمع وأداة البحث:

تكوّن مجتمع البحث من جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تتوافر بياناتها خلال الفترة المدروسة، وهي عبارة عن 18 شركة (بيانات مقطعية) خلال الفترة الممتدة من 2013 حتى 2022 (سلسلة زمنية) بمجموع مشاهدات (18*10) مقداره 180 مشاهدة.

الجدول رقم (1) القطاع - الشركات - الرمز

الرمز	نوع القطاع - اسم الشركة	الرمز	نوع القطاع - اسم الشركة
SHRQ	بنك الشرق	ARBS	البنك العربي - سورية
FSBS	فرنسبنك - سورية	BASY	بنك الائتمان الأهلي
UIC	الشركة المتحدة للتأمين	BBSF	بنك بيمو السعودي الفرنسي
AROP	السورية الدولية للتأمين - أروب	BSO	بنك سورية والمهجر
NIC	الشركة السورية الوطنية للتأمين	IBTF	المصرف الدولي للتجارة و التمويل
ATI	شركة العقيلية للتأمين التكافلي	BBS	بنك بيبولوس - سورية
SAIC	الاتحاد التعاوني للتأمين	QNBS	بنك قطر الوطني - سورية

UG	المتحدة للنشر	خدمات	BOJS	بنك الأردن - سورية
AVOC	الأهلية للزيوت	صناعة	SGB	بنك سورية والخليج

تمّ جمع البيانات الثانوية من التقارير المالية السنوية ونشرات التداول المتوفرة على الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews 10، كما استخدمت الدراسة بيانات مقطعية زمنية Panel Data وهي عبارة عن مشاهدات سنوية للشركات المدروسة امتدت لفترة 10 سنوات، واستخدم لتحليل هذه البيانات نموذج الانحدار المتعدد، وذلك من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) Pooled Regression Model ونموذج الآثار الثابتة (FEM) Fixed Effects Model ونموذج الآثار العشوائية (REM) Random Effects Model. للمقارنة بين النماذج أعلاه؛ تم الاعتماد على:

(1) إحصائية Restricted F Test فيشر المقيدة للاختبار بين نموذجي الانحدار المجمع والآثار الثابتة؛ فإذا كانت قيمة الاحتمال P-value لإحصائية Restricted F أقل من 0.05 عندها نرفض فرضية العدم القائلة بأنّ نموذج الانحدار المجمع هو الأفضل ونختار الفرضية البديلة القائلة بأنّ نموذج الآثار الثابتة أفضل. إذا تمّ قبول فرضية العدم، وبالتالي تكون نتائج نموذج الانحدار التجميعي هي الأفضل لاختبار الفرضية المدروسة؛ عندها لا حاجة لإجراء اختبار هوسمان، أما إذا تمّ قبول الفرضية البديلة؛ عندها يجب الانتقال إلى الخطوة الثانية المتمثلة بإجراء اختبار هوسمان.

(2) اختبار هوسمان Hausman Test للاختبار بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية؛ فإذا كانت قيمة الاحتمال P-value لاختبار هوسمان أقل من 0.05 عندها نرفض فرضية العدم القائلة بأنّ نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل ونختار الفرضية البديلة القائلة بأنّ نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

• قياس متغيرات البحث.

اعتماداً على دراسة Francis et al. (2004)، ودراسة سعودي (2016)، ودراسة السيدة (2018)، ودراسة المصري (2022)، ودراسة Zadeh et al. (2022)، ودراسة Halim (2022)، ودراسة Nizar and Kiswanto (2022)، ودراسة Ritonga et al. (2023) وغيرها من الدراسات؛ فقد تمّ قياس المتغيرات المدروسة وفقاً لآتي:

(1) **المتغير التابع (جودة الأرباح) - EQ: Earnings Quality**: سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مقاييس لجودة الأرباح بهدف تحديد مدى اختلاف النتائج باختلاف آليات قياس المتغير:

(أ) **استقرار الأرباح واستمراريتها - Persistence-Per**: تمّ قياسها باستخدام نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة لمعرفة مدى استمراريتها (ارتباط الأرباح الحالية بالمستقبلية أو الأرباح السابقة بالأرباح الحالية)

$$E_t = a + \beta E_{t-1} + e_t$$

حيث: E_t الأرباح الحالية. E_{t-1} الأرباح الماضية للشركة. e_t خطأ التقدير.

كلما ارتفعت قيمة المعامل β (كلما اقتربت من الواحد أو أكثر من الواحد فإنها تشير إلى استمرارية الأرباح، وبالعكس كلما اقتربت القيمة من الصفر فإنها تشير إلى عدم تمتع هذه الأرباح بالاستمرارية (شهد، عبس؛ 2017)) دلّ ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

ب) **الإقتراب من النقد Cash**: كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها، وذلك يتم من خلال قسمة نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على صافي الأرباح لإجمالي الأصول، وكلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى، وكلما زادت الفجوة بين صافي الربح على أساس الاستحقاق وبين التدفقات النقدية التشغيلية بمثابة إنذار للمستثمر ينبغي أخذه في الحسبان.

$$EQ = (OCF/ TA) / (NI/ TA)$$

حيث: OCF التدفقات النقدية التشغيلية. TA إجمالي الأصول. NI صافي الربح المحاسبي.

ت) **ممارسات وأساليب إدارة الأرباح EM – Earnings Management**: وفقاً لنموذج *Dechow et al.* (1995) التي هي عبارة عن الفرق بين صافي الربح وبين التدفق النقدي من التشغيل كنسبة من إجمالي الأصول. وكلما زادت نسبة المستحقات المقدرة دل ذلك على ارتفاع الفرق بين أرباح الشركة المحاسبية وبين تدفقاتها النقدية، وبالتالي ازدياد ممارسات وأساليب إدارة الأرباح

$$EM = (NI-OCF) / TA$$

2) **المتغير المستقل الأول: التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism - AC**؛ اعتمدت الدراسة على المقياس الذي اعتمده Ryan and Beaver (2005) وهو عبارة عن نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية، وهي تمثل الأسعار السوقية الملحوظة في السوق إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية التي تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية، بحيث يشير ارتفاع هذه النسبة لأكثر من الواحد الصحيح إلى أنّ الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية.

3) **المتغير المستقل الثاني: (التفاعلي) عدم تماثل المعلومات VOLUME -Information Asymmetry**؛ يقاس باللوغاريتم الطبيعي لحجم التداول، ويتم ضربه في (-1) من أجل التحليل التجريبي ليعني أنه كلما قل حجم التداول قل عدم تماثل المعلومات وبالعكس (مراد وآخرون، 2021).

يشير مقياس حجم التداول في المعلومات إلى رغبة بعض المستثمرين في بيع أسهم الشركة ورغبة الآخرين في الشراء، ولأن الرغبة في التداول ترتبط أساساً بمدى توافر المعلومات الملائمة لكل المتعاملين؛ فإنّ حجم التداول يعتبر من المؤشرات التي يستدل منها على درجة عدم تماثل المعلومات، حيث يرتبط التداول بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين حجم التداول (حركة الشراء وبيع الأسهم) في سوق الأوراق المالية وبين عدم تماثل المعلومات، فكلما زاد حجم عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية أدى ذلك إلى انخفاض مستوى أو حجم التداول في الأسهم (الشعراوي، 2023).

القسم النظري:

أولاً. الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح:

1) **جودة الأرباح**: يعد الربح في القوائم المالية الجزء الأهم في تلك البيانات ومحور اهتمام جميع الأطراف، فهو الركيزة الأساسية لقياس أداء الشركة خلال الفترة السابقة، وتحديد مدى نجاحها في تحقيق الأهداف التشغيلية، فضلاً عن كونه المعيار الأساس للتنبؤ بالأرباح المستقبلية وقدرة المنشأة على النمو، الأمر الذي جعل من جودة تلك الأرباح قاعدة أساسية لاتخاذ القرارات السليمة.

يختلف مفهوم جودة الأرباح تبعاً لاختلاف أهداف ووجهات نظر مستخدمي القوائم المالية (Ramadan, 2015)، إذ يرى البعض أنّ وجود بنود غير عادية في الأرباح الموضح عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ويرى آخرون بأنّ الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا ما تمّ قياسها والإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

(المصري، 2022)، في حين أكد Alvin and Susanto (2022) على أنها الأرباح التي يمكن أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار، وفي تقييم أداء الشركة. وعليه فإنه لا يوجد إجماع حول التعريف المقبول لجودة الأرباح على اعتبار أنه يعد مفهوم متعدد الأبعاد (Kimouche and Charchafa، 2024).

في الواقع هناك إجماع على ضرورة أن تتصف وتتميز الأرباح بالخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية التي يرغب فيها مستخدم التقارير المالية، وبشكل يسمح بتحقيق الأهداف من وراء الإبلاغ عن الربح المحاسبي على وجه الخصوص، وتتمثل أهم هذه الخصائص باستمرارية الأرباح واستقرارها، والحيادية والتمثيل الصادق والقدرة التنبؤية والموثوقية وغيرها (Paramita et al., 2020; Musa and Abdel Raheem, 2022)، وهو ما يتفق مع توصية مجلس معايير المحاسبة الأمريكي الصادرة في عام 1980 حول ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية المفيدة بخاصتين أساسيتين هما: الملاءمة، وإمكانية الاعتماد عليها؛ لتمكّن مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة.

(2) **التحفظ المحاسبي**: يشير مفهوم التحفظ المحاسبي إلى الحالة التي يتم فيها اختيار المبادئ المحاسبية التي تسمح إلى تقليل الأرباح التراكمية من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات والاعتراف الفوري بالنفقات وتقييم الأصول بأقل القيم وتقييم الالتزامات بأعلى القيم، الأمر الذي يسمح بتحقيق العديد من المزايا، أهمها تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة الموثوقية فيها، فضلاً عن تقليل السلوك الانتهازي للإدارة (Givoly and Hayan، 2000؛ أحمد، 2021)، وهو بذلك يعبر عن استجابة سريعة للإفصاح عن الأخبار السيئة، واستجابة بطيئة للإفصاح عن الأخبار الجيدة (Basu، 1997)، وكان قد عرفه مجلس المعايير للمحاسبة المالية 1980 FASB، بأنه عبارة عن رد فعل إزاء عدم التأكد في محاولة لضمان أن عدم التأكد والمخاطر المتعلقة ببيئة الأعمال تؤخذ في الحسبان (السيدة، 2018). تنشأ الحاجة إلى التحفظ المحاسبي كاستجابة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الرشيدة بدرجة مقبولة من الثقة في ظل حالة عدم التأكد السائدة في بيئة العمال، ولقد تزايدت الحاجة للتحفظ المحاسبي في الآونة الأخيرة مع الأزمة المالية وانحيار العديد من الشركات والبنوك العملاقة (السيدة، 2018).

(3) **عدم تماثل المعلومات**: تقوم نظرية الوكالة على فكرة وجود طرفين؛ الأول يتمثل بالموكل مالك المنشأة، والثاني الوكيل مدير تلك المنشأة، الأمر الذي قد يسمح بوجود تضارب في مصالح كل منهما، وهذا قد يدفع الوكيل باتجاه عدم الإفصاح عن المعلومات كافة، خاصة تلك التي تؤثر على مصلحته، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور إحدى مشاكل أو تكاليف الوكالة المتمثلة بعدم تماثل المعلومات.

تمثل ظاهرة عدم تماثل المعلومات إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه أسواق الأوراق المالية وخاصة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة للشركات التي تتداول أسهمها بهذه الأسواق، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى خطر المعلومات التي يتحملها المستثمرون نتيجة عدم قدرتهم على التقدير الدقيق للعوائد المتوقعة من استثماراتهم، وهذا ما يدفعهم للمطالبة بعائد إضافي عوضاً عن تلك المخاطر وبالتالي زيادة تكلفة التمويل، لذا يعد تماثل المعلومات من المقومات الأساسية لكفاءة سوق الأوراق المالية، وأن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى عدم التكافؤ بين المستخدمين في الحصول عليها (الشعراوي، 2023).

إن عدم تماثل المعلومات يحدث إما بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى، فقد تتوافر المعلومات حول إكسابات وقدرات الشركة الحالية وظروفها وإمكاناتها المستقبلية المتوقعة لدى المستثمرين الداخليين في الشركة من أعضاء مجلس الإدارة أو لدى مدراء الشركة التنفيذيين، بدرجة أكبر من بقية المستثمرين والأطراف الأخرى، أو بين الأطراف الخارجية بعضها البعض كتوافر تلك المعلومات لدى بعض كبار المستثمرين

ويشكل أكبر مما لدى المستثمرين الصغار، وبالتالي فإنّ عدم تماثل المعلومات يتجسد في امتلاك طرف دون غيره ميزة معلوماتية بهدف تحقيق عائد غير عادي، فقد تلجأ الإدارة إلى عدم الإفصاح عمّا تمتلكه من معلومات خاصة بهدف تعظيم منافعها الشخصية أو الذاتية عن طريق استغلال ما تمتلكه من معلومات داخلية في القيام ببعض التصرفات بهدف تحويل الثروة من المستثمرين إليها (مراد وعجوة، 2021؛ الشعراوي، 2023).

ثانياً. العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية

زاد الاهتمام بتطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بسبب انهيار العديد من الشركات والمؤسسات المالية العملاقة ومنها؛ شركة إنرون، وشركة الإتصالات وولدكوم، الأمر الذي أكد على أهمية التحفظ المحاسبي باعتباره إحدى وسائل معالجة حالة عدم الثقة الموجودة لدى مستخدمي التقارير المالية، وحالة عدم التأكد المحيطة بالشركات في بيئة الأعمال، وكذلك حالة المخاطرة المحيطة بقرارات مستخدمي التقارير المالية (السيدة، 2018؛ Ritonga et al., 2023)، فالتحفظ المحاسبي الذي يضمن جودة الأرباح من ضمان مصداقيتها واستمراريتها يعد أهم الضمانات للمستثمرين والمقرضين وكافة مستخدمي القوائم المالية (السيدة، 2018)، إلا أنّ بعض النتائج التجريبية لا تتفق مع ذلك، فالبرغم من استخدام أساليب محاسبية متحفظة مختلفة لمنع الإدارة من المبالغة في تقدير أرباحها، فإنّ الشركات التي لديها إجراءات أكثر تحفظاً من المرجح أنّ تعلن عن أرباح ذات جودة أقل، ويرجع ذلك إلى أنّ استخدام الممارسات المتحفظة قد يخلق عدم الثقة بين مستخدمي البيانات المالية، وقد ينظر إليه باعتباره تلاعباً بأرقام الأرباح (Zadeh et al., 2022).

إن الدراسة حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح ليست جديدة، إلا أنّها غير متفقة، بل ومتناقضة إلى حد ما، الأمر الذي يشكل فجوة بحثية يجب العمل على البحث فيها وتحديد التفسير المناسب لها (Zadeh et al., 2022)، خاصة في ظل الاختلاف القائم حول مدى فائدة التحفظ المحاسبي؛ إذ لم يتضمن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية على التحفظ المحاسبي كأحد الخصائص النوعية للتقارير المالية، لاعتقاده بأن التحفظ المحاسبي يتعارض مع خاصية الحياد، في الوقت الذي أكد البعض الآخر على فكرة نفعية التحفظ المحاسبي وأكدوا على أنّه واحد من السمات الأساسية للمعلومات المحاسبية (السيدة، 2018).

انطلاقاً مما سبق سيتم العمل في هذا البحث على إعادة اختبار **الفرضية التي تنص على وجود أثر دال إحصائياً بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح مع الأخذ بالحسبان عدة مقاييس لجودة الأرباح**، على اعتبار أنّ اختلاف النتائج قد يكون بسبب اختلاف المقياس المستخدم، ونظراً لتعدد الأوجه التي يمكن من خلالها النظر إلى جودة الأرباح.

تقوم العلاقة المذكورة أعلاه على فكرة أنّ السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية، وتساعد في إظهار التقارير المالية بدقة وموضوعية أكبر (المصري، 2022)، لذلك ركزت معايير المحاسبة الأمريكية FASB، ومعايير المحاسبة الدولية IASB على أهمية توافر تقارير مالية ذات جودة عالية، تأخذ في الحسبان كل الأبعاد المتعلقة بمنفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين والدائنين والأطراف صاحبة المصلحة (عبيد، 2020)، وتتعرّز هذه الأهمية في ظل ما ينتج عن نظرية الوكالة من تضارب في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي قد يدفع الإدارة باتجاه عدم الإفصاح عن المعلومات كافة، وبالتالي ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات، وما ينتج عنها من مخاطر.

هناك العديد من المخاطر لظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتأثيرها في جودة الأرباح؛ فهي تؤدي إلى فقدان المعلومات التي تسمح لأصحاب المصالح من تقدير وتقييم وضع المنشأة الحالي، ووضعها المستقبلي، ويظهر هذا الأمر بشكل واضح نتيجة التعارض بين المصالح بين الإدارة ومستخدمي القوائم، الأمر الذي يدفع الإدارة إلى إعداد

قوائم تناسب أهدافها وتحقق لها مصالح، وبالتالي إعداد قوائم غير دقيقة ولا تتضمن جميع المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها.

تعد نظرية الإشارة إحدى أهم النظريات ذات الصلة بموضوع عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي وعلاقتها بتكلفة رأس، إنطلاقاً من كونها تعمل على تقديم الكثير من المعلومات كإشارات موجبة للمستثمرين تسمح في تقليل عدم تناسق المعلومات (Wiharno *et al.*, 2023)، الأمر الذي يوفر مساحة واسعة وأوضح لتقييم المخاطر، وتخفيض حدتها، وللوصول إلى أكبر فعالية لتلك الإشارات، من حيث ضمان عدالتها وتوقيتها وفائدتها لجميع أصحاب المصالح، يجب تبني سياسات محاسبية متحفظة، فالتحفظ المحاسبي من وجهة نظر العديد من الباحثين يعزز من جودة البيانات المالية، وبالتالي يقلل من حالة عدم اليقين ويؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، الأمر الذي فتح المجال لاعتبار التحفظ المحاسبي أحد الأساليب الممكنة لمعالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات (أبو عليا وآخرون، 2024)، وهو مانوّة عنه Kimouche and Charchafa (2024) باعتباره أنّ النزعة نحو التحفظ هي ردة فعل حكيم على المواقف غير المؤكدة لضمان التعرف على المخاطر الكامنة في الأنشطة التجارية بشكل مناسب، على اعتبار أنّ التحفظ يتطلب توخي الحذر عند إعداد التقارير وقياس الأصول والالتزامات أو النفقات والإيرادات.

بناءً على ما سبق سيتم العمل على اختبار الفرضية التي تنص على وجود أثر معدّل لعدم تماثل المعلومات في العلاقة الأصلية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

القسم العملي:

النتائج والمناقشة:

1. الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأصلية قبل التحويل:

الجدول رقم (2) Descriptive Statistics

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AC	.2178	17.720	1.58	1.78
VOL	-17.930	-2.708	-11.91	2.94
Per	-9794	376.84	-51.46	731.49
Cash	-383.50	6917.50	53.281	558.84
EM	-89.890	.524	-.500	6.70

يلاحظ من الجدول رقم (2) وجود تشتت في القيم الأصلية الخاصة بالمتغيرات المدروسة، وهذا ما يظهر بشكل واضح في أكبر وأصغر قيمة لتلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيم الانحراف المعياري؛ التي تعد أكبر من قيمة المتوسط، وهذا ما قد يبرر الخوض في إجراء هذه الدراسة، وللتأكد من ذلك سيتم إجراء تحليل وصفي لمتوسط كل متغير، مع إجراء رسم بياني لكل منها.

• التحفظ المحاسبي للشركات المدروسة خلال فترة الدراسة للبيانات الأصلية:

الجدول رقم (3) متوسط التحفظ المحاسبي للشركات المدروسة خلال الفترة 2013-2022

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	Mean
ARBS	1.318	1.326	0.763	0.442	1.539	1.556	1.677	0.373	0.285	0.386	0.966
BASY	1.611	1.301	0.798	0.442	1.322	1.617	1.529	0.597	0.402	0.696	1.032
BBSF	1.457	1.567	0.927	0.598	1.216	2.139	2.020	1.005	0.619	1.501	1.305
BSO	1.502	1.187	0.666	0.486	1.457	2.678	2.073	0.877	0.510	0.710	1.215
IBTF	1.126	1.027	0.877	0.589	2.577	1.740	0.725	0.567	0.676	0.937	1.084
BBS	0.909	0.955	0.518	0.389	0.946	1.038	0.983	0.396	0.315	0.324	0.677
QNBS	0.761	0.507	0.274	0.340	1.286	0.880	0.641	0.507	0.627	0.957	0.678
BOJS	1.325	1.218	0.589	0.335	1.765	1.899	1.713	0.546	0.332	0.667	1.039
SGB	1.729	2.758	1.242	0.939	6.831	17.721	5.085	1.150	1.060	2.233	4.075
SHRQ	1.085	0.752	0.393	0.280	0.907	2.017	1.651	0.823	0.880	0.965	0.975
FSBS	0.941	0.608	0.312	0.218	1.281	1.002	0.836	0.304	0.303	0.354	0.616
UIC	1.246	1.164	0.891	0.727	1.758	1.932	2.495	1.335	1.428	3.14	1.613
AROP	1.289	1.161	0.970	0.835	1.567	1.921	1.862	1.359	2.059	2.929	1.595
NIC	0.853	0.757	0.492	0.411	1.117	2.634	2.340	1.414	1.074	2.631	1.372
ATI	0.831	0.745	0.577	0.608	1.406	1.917	1.390	1.648	8.042	6.738	2.390
SAIC	1.067	1.054	0.946	0.883	1.062	2.648	3.683	1.568	1.145	0.988	1.504
UG	5.006	4.869	4.547	4.305	4.277	4.485	4.571	4.180	4.273	6.109	4.662
AVOC	1.356	1.325	1.317	1.534	2.451	2.119	1.310	1.076	1.737	2.555	1.678
Mean	1.412	1.349	0.950	0.798	1.931	2.886	2.033	1.096	1.431	1.935	1.582

يلاحظ من الجدول رقم (3) وجود تحفظ محاسبي لدى جميع الشركات، وفي معظم الفترات المدروسة، إذ بلغت قيمة متوسط التحفظ المحاسبي لدى 13 شركة أكبر من الواحد، فضلاً عن أنّ متوسط التحفظ المحاسبي في كل السنوات أكبر من الواحد باستثناء عامي 2015 و2016.

بالرجوع إلى المتوسط سواء على مستوى الشركة الواحد لكل الفترة المدروسة، أو على مستوى كل الشركات خلال العام الواحد؛ فالجدول نفسه يبين وجود تحفظ محاسبي لدى بعض الشركات، وعدم وجوده لدى الشركات الأخرى، سواء بشكل جماعي أو على مستوى كل عام، مع التنويه إلى أنّ قيم هذا التحفظ مختلفة خلال تلك الفترة، وبين تلك الشركات.

• عدم تماثل المعلومات للشركات المدروسة خلال فترة الدراسة للبيانات الأصلية:

الجدول رقم (4) متوسط عدم تماثل المعلومات للشركات المدروسة خلال الفترة 2013-2022

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	Mean
ARBS	13.005	12.263	11.580	9.867	12.024	11.226	12.526	11.550	13.634	14.239	12.191
BASY	13.008	10.412	13.367	13.401	14.776	12.550	12.581	13.133	17.317	15.586	13.613
BBSF	12.920	12.554	11.966	12.279	9.362	14.238	13.191	12.900	12.576	13.612	12.560
BSO	12.919	13.368	12.399	10.519	14.412	11.958	13.651	13.587	15.049	13.282	13.114
IBTF	13.827	14.641	12.060	12.967	14.171	12.900	13.517	13.171	14.285	15.359	13.690
BBS	11.320	15.335	10.777	10.190	11.502	11.477	12.632	14.971	13.862	12.942	12.501
QNBS	15.537	14.457	14.221	15.172	15.389	14.966	14.480	14.874	15.339	15.492	14.992
BOJS	11.766	11.134	12.074	11.469	12.410	12.906	11.240	12.113	12.559	11.969	11.964

SGB	12.371	13.918	11.236	11.304	14.595	13.578	17.936	14.909	16.662	13.935	14.044
SHRQ	11.328	14.207	10.681	12.910	9.550	12.958	9.435	13.604	12.049	13.795	12.052
FSBS	14.102	14.757	11.455	15.699	15.186	13.584	12.939	13.288	13.079	14.338	13.843
UIC	8.319	8.319	14.324	12.740	7.601	13.407	15.073	11.003	10.355	11.306	11.244
AROP	7.019	5.298	9.743	8.423	8.674	9.217	8.655	9.253	11.515	11.187	8.898
NIC	11.730	14.836	12.055	4.317	4.500	11.906	10.479	9.803	13.336	10.773	10.373
ATI	14.829	14.193	10.677	13.399	14.205	14.070	12.834	13.501	15.619	14.777	13.810
SAIC	2.708	3.555	4.007	5.872	5.011	10.671	8.653	9.159	13.133	6.620	6.939
UG	6.908	3.219	3.912	2.996	9.502	8.257	4.585	8.412	8.240	8.772	6.480
AVOC	12.151	11.551	11.126	12.091	13.218	10.600	12.104	12.975	13.430	12.280	12.152
Mean	11.431	11.557	10.981	10.867	11.449	12.248	12.028	12.345	13.447	12.792	11.915

يلاحظ من الجدول رقم (4) وجود اختلاف في قيم متوسط حجم التداول كمقياس لعدم تماثل المعلومات، سواء على مستوى كل مشاهدة للشركات المدروسة خلال الفترة المدروسة، أو على مستوى المتوسط العام لتلك الشركات خلال كل عام أو المتوسط العام للفترة المدروسة لكل شركة.

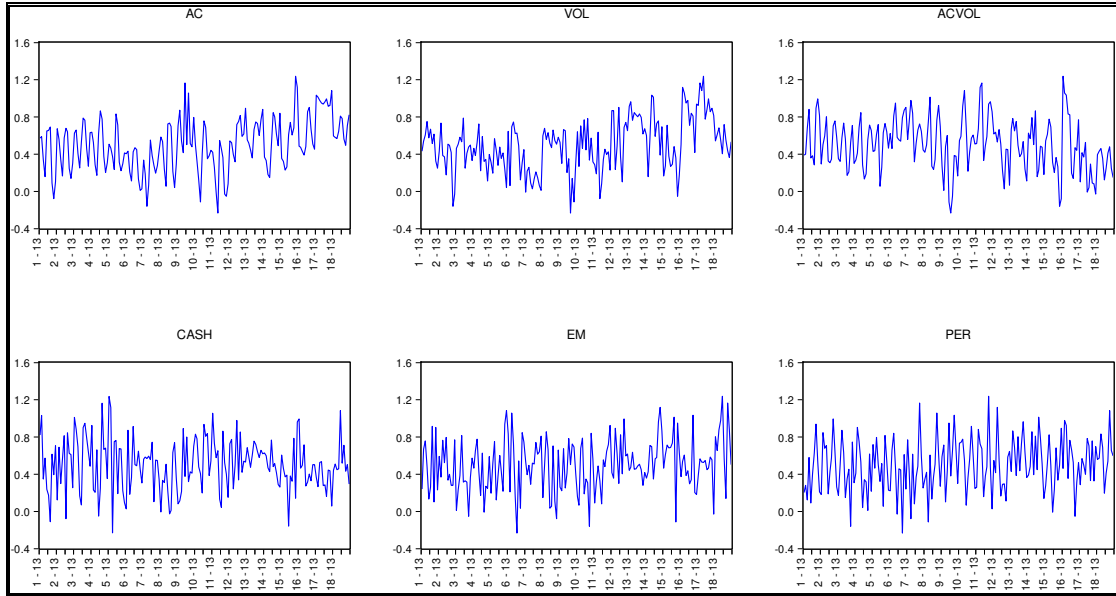
• جودة الأرباح (استمرارية الأرباح) للشركات المدروسة خلال فترة الدراسة للبيانات الأصلية:

الجدول رقم (5) متوسط استمرارية الأرباح للشركات المدروسة خلال الفترة 2013-2022

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	Mean
ARBS	-2.296	-1.035	-4.45	0.523	-4.771	-0.228	0.799	18.718	0.36	-2.093	0.553
BASY	-2.858	8.506	1.178	1.703	-2.762	-0.203	0.514	25.224	0.895	-1.279	3.092
BBSF	-3.135	0.182	12.29	0.845	-3.391	-0.394	-0.022	-374.642	2.377	-0.797	-36.669
BSO	-0.22	16.2	2.433	0.317	-6.109	-0.449	-0.746	-11.713	0.657	-1.978	-0.161
IBTF	1.898	-0.004	5.909	376.842	-0.624	0.229	-5.832	7.499	0.401	-1.852	38.447
BBS	-1.867	1.062	8.391	0.07	-15.626	-0.017	-0.046	-9794.669	0.645	-1.736	-980.379
QNBS	3.76	-0.057	-34.863	0.654	-5.203	-0.317	0.108	99.321	0.564	-1.617	6.235
BOJS	-0.42	-0.215	-71.506	0.635	-3.778	-0.308	0.205	42.954	0.732	-1.236	-3.294
SGB	0.544	1.724	-4.6	-0.09	18.768	-0.294	0.914	37.167	1.115	-0.934	5.431
SHRQ	2.077	2.078	4.219	0.474	-5.479	-0.335	0.503	16.957	0.601	-1.724	1.937
FSBS	-1.515	15.191	1.951	1.15	-3.322	-0.294	0.081	127.098	0.075	-7.517	13.290
UIC	0.441	-0.217	81.232	0.486	-3.273	-1.008	-0.999	-4.54	0.541	0.909	7.357
AROP	-0.114	11.057	1.6	-0.29	6.709	-0.078	2.066	18.78	0.895	-0.332	4.029
NIC	-0.277	0.086	9.947	-0.275	7.083	-0.024	28.377	5.673	0.22	-3.593	4.722
ATI	-1.164	0.241	7.708	0.126	-15.508	-1.759	1.186	-0.511	0.172	15.634	0.613
SAIC	-0.012	19.167	17.684	-0.337	3.744	1.111	0.316	-25.436	-0.794	0.3	1.574
UG	-1.026	0.504	0.18	-0.244	4.407	1.66	-0.565	2.722	-0.571	1.646	0.871
AVOC	0.496	0.512	7.965	1.419	-2.658	-0.22	0.384	50.47	0.983	0.58	5.993
Mean	-0.316	4.166	2.626	21.334	-1.766	-0.163	1.514	-542.163	0.548	-0.423	-51.464

يلاحظ من الجدول رقم (5) وجود اختلاف في قيم متوسط استمرارية الأرباح، سواء على مستوى كل مشاهدة للشركات المدروسة خلال الفترة المدروسة، أو على مستوى المتوسط العام لتلك الشركات خلال كل عام أو المتوسط العام للفترة المدروسة لكل شركة.

• الرسم البياني للمتغيرات المدروسة بعد التحويل:



توضح الأشكال أعلاه وجود تشتت في قيم المتغيرات المدروسة، الأمر الذي يفتح المجال أمام البحث في تحديد درجة تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح بمقاييسه المختلفة، فضلاً عن دراسة التأثير المعدل لمتغير عدم تماثل المعلومات.

2. الاختبارات التمهيدية قبل اختبار الفرضيات:

قبل اختبار الفرضيات؛ يجب التأكد من مجموعة من الشروط لتحديد طبيعة الاختبارات التي يجب تنفيذها والاعتماد عليها.

(1) اختبار استقرارية البيانات **Stationary test**:

تم الاعتماد على كل من اختبار Levin Lin an Chu: LLC واختبار Im, Pesaran and Shin W-stat واختبار ADF–Fisher Chi-square واختبار PP- Fisher Chi-square للتحقق من استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية، على اعتبار أن توافر هذه الاستقرارية تسمح بالقول بأن هذه السلاسل خالية من القيم الشاذة.

لاختبار استقرارية السلاسل؛ تنص فرضيات اختبار جذر الوحدة على الآتي:

الفرضية الصفرية H_0 : عدم سكون المتغيرات، أي أن السلسلة تحتوي جذر وحدة.

الفرضية البديلة H_1 : سكون المتغيرات، أي أن السلسلة لا تحتوي جذر وحدة.

والأساس في قبول أو رفض فرضية عدم؛ هي قيمة P-value، فإذا كانت قيمة الاحتمال P-value أصغر من 0.05 عندها نرفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (6): اختبار استقرارية (سكون) متغيرات الدراسة

المتغير	Method	Statistic	Prob	الاستقرارية
AC	Levin, Lin & Chu t	-21.2442	0.0000	Level Individual intercept and trend
	Im. Pesaran and Shin W-stat	-2.96852	0.0015	
	ADF - Fisher Chi-square	94.4721	0.0000	
	PP - Fisher Chi-square	35.3951	0.4972	
VOL	Levin, Lin & Chu	-12.7890	0.0000	Level Individual intercept and trend
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.34964	0.0094	
	ADF - Fisher Chi-square	81.7348	0.0000	
	PP - Fisher Chi-square	121.802	0.0000	
ACVOL	Levin, Lin & Chu t	-18,1320	0.0000	Level Individual intercept and trend
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.30953	0.0105	
	ADF - Fisher Chi-square	81.2180	0.0000	
	PP - Fisher Chi-square	50.7504	0.0524	
PER	Levin, Lin & Chu t	-8.31146	0.0000	Level Individual intercept and trend
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.55236	0.0603	
	ADF - Fisher Chi-square	63.9427	0.0028	
	PP - Fisher Chi-square	88.4525	0.0000	
CASH	Levin, Lin & Chu	-10.6229	0.0000	Level Individual intercept and trend
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.84552	0.0325	
	ADF - Fisher Chi-square	69.6729	0.0006	
	PP - Fisher Chi-square	113.810	0.0000	
EM	Levin, Lin & Chu	-9.59069	0.0000	Level Individual intercept and trend
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.74265	0.0407	
	ADF - Fisher Chi-square	68.2765	0.0009	
	PP - Fisher Chi-square	112.513	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يبين الجدول رقم (6) بأن قيمة P-value لمعظم الاختبارات أصغر من 0.05، وعليه يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة، وجميعها مستقر عند المستوى.

(2) الارتباط الخطي المتعدد: يبين الجدول رقم (7) عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المدروسة، الأمر الذي يسمح بالقول بأنه لا يوجد مشكلة تداخل خطي متعدد بينها.

الجدول رقم (7): Correlations

	AC	VOL	PER	CASH	EM	SIZE	LEV
AC	1	0.242	-0.064	-0.068	-0.051	-0.454	0.034
VOL	0.242	1	0.098	-0.067	-0.026	-0.590	-0.045
PER	-0.064	0.098	1	0.035	0.081	-0.126	-0.075
CASH	-0.068	-0.067	0.035	1	-0.351	0.048	0.005
EM	-0.051	-0.026	0.081	-0.351	1	-0.054	-0.325
SIZE	-0.454	-0.590	-0.126	0.048	-0.054	1	0.356
LEV	0.034	-0.045	-0.075	0.005	-0.325	0.356	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

(3) اختبار عدم وجود ازدواج خطي أو ارتباط خطي متعدد: يبين الجدول رقم (8) بأن جميع قيم عامل تضخم التباين VIF Variance Inflation Factor أقل من 10 وهذا دليل على عدم وجود ارتباط خطي متعدد، بمعنى عدم وجود علاقة ارتباطية قوية بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير مستقل آخر.

الجدول رقم (8) نتائج اختبار VIF

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF
AC	0.045332	5.942380
VOL	0.013475	1.329811
ACVOL	0.043460	6.513595

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

(4) اختبار وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات؛ إذ تشير قيم Durbin – Watson (D-W) في جميع الفرضيات المختبرة أدناه إلى أنها قريبة من 2، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المدروسة. بعد التأكد من الفرضيات الواجب توافرها قبل إجراء اختبار الفرضيات. سيتم الانتقال إلى اختبار فرضيات المدروسة.

3. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى H_1 : يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مقياسة بالاستمرارية.

$$PER=C+a_1AC$$

يبين الجدول أدناه بأن قيمة p-value لاختبار Restricted-F أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى أفضلية نموذج الانحدار التجميعي على باقي النماذج.

الجدول رقم (9) نتائج المقارنة بين النماذج الخاصة بالفرضية الأولى

Variable	نموذج الانحدار التجميعي			نموذج الآثار الثابتة			نموذج الآثار العشوائية		
	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	0.5354	12.4226	0.000	0.6224	11.602	0.000	0.5354	12.475	0.0000
AC	-0.0649	-0.8673	0.387	-0.2379	-2.4223	0.0165	-0.0649	-0.871	0.385
R-squared	0.004			0.107			0.004		
Prob (F-statistic)	0.387			0.386			0.387		
Durbin-Watson stat	1.904			2.077			1.904		
اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة						اختبار هاوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية			
Statistic	d.f		Prob.	Statistic	d.f		Prob.		
1.089344	17.161		0.3683	7.305	1		0.007		

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نتائج نموذج الانحدار التجميعي الذي يبين بأن معامل التحديد أو التفسير يبلغ 0.004 وهذا يدل على أن 0.4% من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح مقياسة باستمرارية الأرباح ترجع إلى متغير التحفظ المحاسبي. كما أظهرت نتائج هذا النموذج بأن قيمة P-value لإحصائية F-statistic تبلغ 0.387 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن النموذج غير دال إحصائياً، وعليه لا يوجد أي تأثير للتحفظ المحاسبي في الاستمرارية، وبالتالي الفرضية الأولى غير مقبولة.

الفرضية الثانية H_2 : يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح مقياسة بالاقتراب من النقد.

$$Cash=C+a_1AC$$

يبين الجدول أدناه بأن قيمة p-value لاختبار Restricted-F أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى أفضلية نموذج الانحدار التجميعي على باقي النماذج.

الجدول رقم (10) نتائج المقارنة بين النماذج الخاصة بالفرضية الثانية

Variable	نموذج الانحدار التجميعي			نموذج الآثار الثابتة			نموذج الآثار العشوائية			
	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	
C	0.537	12.5357	0.000	0.526	9.849	0.000	0.536	12.179	0.0000	
AC	-0.068	-0.9149	0.361	-0.046	-0.472	0.638	-0.0666	-0.879	0.380	
R-squared	0.005			0.104			0.004			
Prob (F-statistic)	0.361			0.414			0.379			
Durbin-Watson stat	1.817			2.025			1.84			
اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة						اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية				
Statistic		d.f		Prob.		Statistic		d.f		Prob.
1.0565		17.161		0.4011		0.1108		1		0.7392

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نتائج نموذج الانحدار التجميعي الذي يبين بأن معامل التحديد أو التفسير يبلغ 0.005 وهذا يدل على أن 0.5 % من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح ماسة بالاقتراب من النقد ترجع إلى متغير التحفظ المحاسبي. كما أظهرت نتائج هذا النموذج بأن قيمة P-value لإحصائية F-statistic تبلغ 0.361 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن النموذج غير دال إحصائياً، وعليه لا يوجد أي تأثير للتحفظ المحاسبي في الاقتراب من النقد، وبالتالي الفرضية الثانية غير مقبولة.

الفرضية الثالثة H₃: يوجد تأثير دال إحصائياً للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح ماسة بإدارة الأرباح.

$$EM=C+a_1AC$$

يبين الجدول أدناه بأن قيمة p-value لاختبار Restricted-F أصغر من 0.05 وهذا يشير إلى أفضلية نموذج الآثار الثابتة على نموذج الانحدار التجميعي، وعليه ننقل إلى نتائج اختبار Hausman؛ التي تشير إلى أن قيمة P-value تبلغ 0.112 وهي أكبر من 0.05 وهذا يسمح بعدم رفض فرضية العدم القائلة بأن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل.

الجدول رقم (11) نتائج المقارنة بين النماذج الخاصة بالفرضية الثالثة

Variable	نموذج الانحدار التجميعي			نموذج الآثار الثابتة			نموذج الآثار العشوائية			
	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	
C	0.528	12.248	0.000	0.588	11.352	0.000	0.547	11.32	0.0000	
AC	-0.051	-0.678	0.499	-0.169	-1.781	0.0768	-0.087	-1.095	0.275	
R-squared	0.0026			0.168			0.007			
Prob (F-statistic)	0.499			0.028			0.277			
Durbin-Watson stat	1.832			2.194			1.97			
اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة						اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية				
Statistic		d.f		Prob.		Statistic		d.f		Prob.
1.888		17.161		0.0223		2.521		1		0.112

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية الذي يبين بأن معامل التحديد أو التفسير يبلغ 0.007 وهذا يدل على أن 0.7 % من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح ماسة بممارسات إدارة الأرباح ترجع إلى متغير التحفظ المحاسبي. كما أظهرت نتائج هذا النموذج بأن قيمة P-value لإحصائية F-statistic تبلغ 0.277

وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن النموذج غير دال إحصائياً، وعليه لا يوجد أي تأثير للتحفظ المحاسبي في ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي الفرضية الثالثة غير مقبولة.

الفرضية الرابعة H₄: يوجد تأثير دال إحصائياً لحالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مقاسة بالاستمرارية.

$$PER=C+a_1AC + a_2Vol + a_3ACVol$$

يبين الجدول أدناه بأن قيمة p-value لاختبار Restricted-F أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى أفضلية نموذج الانحدار التجميعي على باقي النماذج.

الجدول رقم (12) نتائج المقارنة بين النماذج الخاصة بالفرضية الخامسة

Variable	نموذج الانحدار التجميعي			نموذج الآثار الثابتة			نموذج الآثار العشوائية		
	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	0.254	1.512	0.132	0.279	1.396	0.164	0.254	0.168	0.132
AC	0.177	0.887	0.376	0.10	0.447	0.655	0.177	0.199	0.376
VOL	0.032	0.335	0.738	-0.007	-0.064	0.949	0.032	0.097	0.737
ACVOL	0.285	1.472	0.143	0.352	1.647	0.101	0.285	0.193	0.143
R-squared	0.03			0.124			0.004		
Prob (F-statistic)	0.147			0.324			0.387		
Durbin-Watson stat	1.911			2.072			1.904		
اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة						اختبار هاوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية			
Statistic	d.f	Prob.		Statistic	d.f	Prob.			
1.010839	17,159	0.4494		6.026	3	0.110			

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نتائج نموذج الانحدار التجميعي الذي يبين بأن معامل التحديد أو التفسير يبلغ 0.03 وهذا يدل على أن 3% من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح مقاسة باستمرارية الأرباح ترجع إلى المتغيرات المدروسة. كما أظهرت نتائج هذا النموذج بأن قيمة P-value لإحصائية F-statistic تبلغ 0.147 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن النموذج غير دال إحصائياً، وعليه لا يوجد أي تأثير للمتغيرات المدروسة، وبالتالي الفرضية الرابعة غير مقبولة.

الفرضية الخامسة H₅: يوجد تأثير دال إحصائياً لحالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح مقاسة بالاقتراب من النقد.

$$Cash = C+a_1AC + a_2Vol + a_3ACVol$$

يبين الجدول أدناه بأن قيمة p-value لاختبار Restricted-F أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى أفضلية نموذج الانحدار التجميعي على باقي النماذج.

الجدول رقم (13) نتائج المقارنة بين النماذج الخاصة بالفرضية السادسة

Variable	نموذج الانحدار التجميعي			نموذج الآثار الثابتة			نموذج الآثار العشوائية		
	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	0.391	2.324	0.021	0.428	2.140	0.034	0.394	2.285	0.023
AC	0.136	0.679	0.498	0.122	0.544	0.587	0.137	0.674	0.501
VOL	-0.115	-1.184	0.238	-0.160	-1.297	0.196	-0.121	-1.203	0.230
ACVOL	0.201	1.035	0.302	0.188	0.878	0.381	0.201	1.017	0.311

R-squared	0.013	0.115	0.013
Prob (F-statistic)	0.498	0.430	0.509
Durbin-Watson stat	1.847	2.052	1.89
اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة			اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية
Statistic	d.f	Prob.	Statistic
1.070	17.159	0.387	0.403
			d.f
			3
			Prob.
			0.9394

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نتائج نموذج الانحدار التجميعي الذي يبين بأن معامل التحديد أو التفسير يبلغ 0.013 وهذا يدل على أن 1.3 % من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح ماسة بالاقتراب من النقد ترجع إلى المتغيرات المدروسة. كما أظهرت نتائج هذا النموذج بأن قيمة P-value لإحصائية F-statistic تبلغ 0.498 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن النموذج غير دال إحصائياً، وعليه لا يوجد أي تأثير للمتغيرات المدروسة في الاقتراب من النقد، وبالتالي الفرضية الخامسة غير مقبولة.

الفرضية السادسة H₇₆ يوجد تأثير دال إحصائياً لحالة التفاعل بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح ماسة بإدارة الأرباح.

$$EM = C + a_1AC + a_2Vol + a_3ACVol$$

يبين الجدول أدناه بأن قيمة p-value لاختبار Restricted-F أصغر من 0.05 وهذا يشير إلى أفضلية نموذج الآثار الثابتة على نموذج الانحدار التجميعي، وعليه تنتقل إلى نتائج اختبار Hausman؛ التي تشير إلى أن قيمة P-value تبلغ 0.2911 وهي أكبر من 0.05 وهذا يسمح بعدم رفض فرضية العدم القائلة بأن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل.

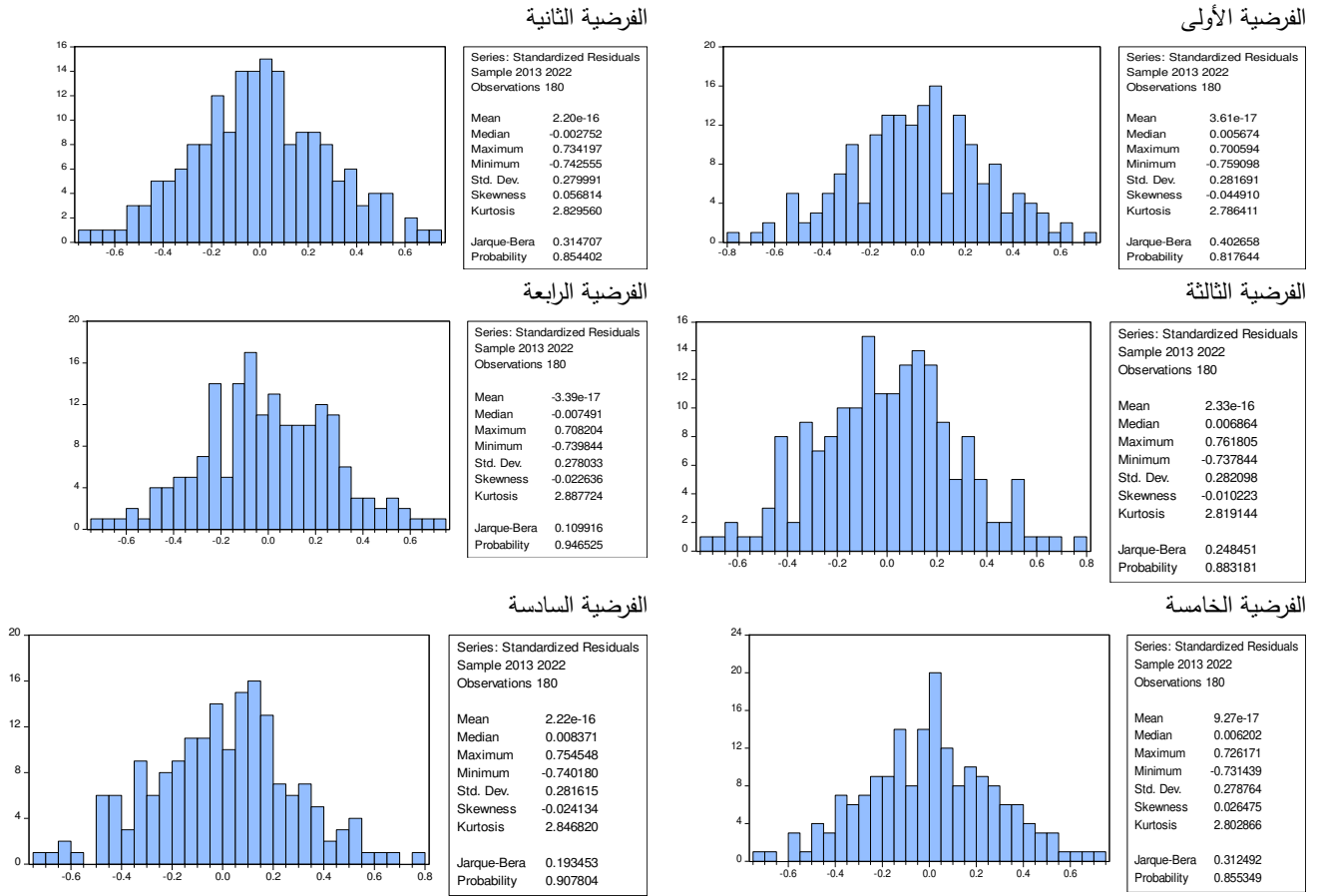
الجدول رقم (14) نتائج المقارنة بين النماذج الخاصة بالفرضية السابعة

Variable	نموذج الانحدار التجميعي			نموذج الآثار الثابتة			نموذج الآثار العشوائية		
	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	0.663	3.897	0.000	0.645	3.312	0.001	0.651	3.739	0.000
AC	-0.196	-0.970	0.333	-0.239	-1.093	0.276	-0.207	-1.026	0.306
VOL	0.034	0.345	0.730	0.031	0.257	0.797	0.039	0.381	0.704
ACVOL	-0.156	-0.797	0.427	-0.075	-0.361	0.718	-0.126	-0.642	0.521
R-squared	0.006			0.169			0.009		
Prob (F-statistic)	0.771			0.054			0.657		
Durbin-Watson stat	1.833			2.19			1.97		
اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة						اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية			
Statistic	d.f	Prob.		Statistic	d.f	Prob.			
1.833	17.159	0.028		3.739	3	0.2911			

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية الذي يبين بأن معامل التحديد أو التفسير يبلغ 0.009 وهذا يدل على أن 0.9 % من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح ماسة بممارسات إدارة الأرباح ترجع إلى المتغيرات المدروسة. كما أظهرت نتائج هذا النموذج بأن قيمة P-value لإحصائية F-statistic تبلغ 0.657 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن النموذج غير دال إحصائياً، وعليه لا يوجد أي تأثير للمتغيرات المدروسة، وبالتالي الفرضية السادسة غير مقبولة.

4. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضيات المدروسة:

تبين الأشكال أدناه بأن قيمة P لاختبار Jarque-Bera وذلك لجميع الفرضيات المدروسة أكبر من قيمة 0.05 وعليه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلات تلك الفرضيات تتبع التوزيع الطبيعي.



5. نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

- (1) لا يوجد أي تأثير للتخلف المحاسبي في جودة الأرباح مقاسة بالاستمرارية.
- (2) لا يوجد أي تأثير للتخلف المحاسبي في جودة الأرباح مقاسة بالاقتراب من النقد.
- (3) لا يوجد أي تأثير للتخلف المحاسبي في جودة الأرباح مقاسة بإدارة الأرباح.
- (4) لا يوجد أي تأثير معدّل لمتغير عدم تماثل المعلومات في العلاقة الأصلية بين التخلف المحاسبي وجودة الأرباح مقاسة بالاستمرارية.
- (5) لا يوجد أي تأثير معدّل لمتغير عدم تماثل المعلومات في العلاقة الأصلية بين التخلف المحاسبي وجودة الأرباح مقاسة بالاقتراب من النقد.
- (6) لا يوجد أي تأثير معدّل لمتغير عدم تماثل المعلومات في العلاقة الأصلية بين التخلف المحاسبي وجودة الأرباح مقاسة بإدارة الأرباح.

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج كل من دراسة شهد؛ عبس (2017) التي أجريت في سورية، والتي اعتمدت على مقياس الاستمرارية لقياس جودة الأرباح، ودراسة السيدة (2018) التي طبقت في السوق السعودية واعتمدت على القدرة التنبؤية للأرباح كمقياس لجودة الأرباح، ودراسة المصري (2022) التي طبقت على الشركات المدرجة في سوق عمان

واعتمدت على الاستمرارية كمقياس للجودة. في حين تختلف هذه النتائج مع نتائج كل من دراسة السيدة (2018) من ناحية استمرارية الأرباح وتمهيد الأرباح كمقياس لجودة الأرباح، ودراسة Halim (2022)، ودراسة Nizar and Kiswanto (2022)، ودراسة Ritonga *et al.*, (2023)؛ التي أظهرت جميعها وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. كما تختلف عن دراسة Zadeh *et al.*, (2022) التي أظهرت وجود علاقة عكسية.

التوصيات:

- 1) بالرغم من وجود تباين في مقاييس متغيرات البحث خلال الفترة المدروسة، إلا أن النتائج لم تظهر وجود أي علاقة، وهذا يشير من جهة إلى وجود ضوابط تتحكم بآليات العمل ضمن السوق المدروسة، لكنها من جهة أخرى تفتح المجال حول تحديد مدى جدوى وأهمية ذلك في ظل وجود ذلك التباين، وضمن الظروف الخاصة التي يعاني منها الاقتصاد حالياً.
- 2) من المهم إيلاء المزيد من الاهتمام لسياسات التحفظ المحاسبي كوسيلة للحد من الممارسات غير السليمة، وزيادة موثوقية وجودة المعلومات المحاسبية.
- 3) من الممكن إعادة إجراء الدراسة بعد الأخذ بالحسبان كل من التضخم، وفترة انتشار وباء كورونا، وآليات الحوكمة، وذلك كمتغيرات تفاعلية.
- 4) من المفيد العمل مستقبلاً على إعادة إجراء الدراسة بعد ضبط كل من نوع النشاط وحجم الشركة وعمرها، فضلاً عن ضبط الرافعة المالية.
- 5) من الضروري تناول مقاييس أخرى لمتغير عدم تماثل المعلومات في الدراسات المستقبلية، فضلاً عن أهمية استخدام مقاييس أخرى لجودة الأرباح والتحفظ المحاسبي، خاصة في ظل ارتباط اختلاف تعريف كل منها باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى تلك المتغيرات.

References:

1. ABU, A. M; MASHNI, B; MASHAQLI, Y; MEZIED, D. *The moderating effect of accounting conservatism on the relationship between information asymmetry and cost of capital: An empirical study on the industrial companies listed on the GCC markets*. AAU Journal of Business and Law. Vol 1. 2024. (in Arabic).
2. AHMAD, M. A. T. *Accounting Conservatism and its Impact on the Indicators of Evaluating the Financial Performance of Saudi Banks – An Applied Analytical Study*, Arab Journal for Scientific Publishing (AJSP), Vol. 4, No. 36. 2021. (in Arabic).
3. AL-MMASRY, M. M. S. M. *The Effect of Accounting Conservatism on the quality of earning An applied study on the industrial sector of companies listed on the Amman Stock Exchange during the period (2016-2020)*. Al-Maqrizi Journal of Economic and Financial Studies. Vol. 06, No 02. PP: 12-30. 2022. (in Arabic).
4. AL-SEDA, A. H. *Study of the impact of accounting conservatism on the determinants of the quality of profits and the level of debt: by application to companies in the basic materials sector listed in the Saudi capital market*. Journal of Accounting Research, Vol 5, No 1, pp. 417-468. 2018. (in Arabic).
5. AL-SHAARAWY, H. A. *The effect of Governance Information Disclosure Level on Reducing Information Asymmetry eith Application on the Companies Listed in Egyptian Stock Market*. Vol (4), No 1. 2023. (in Arabic).
6. ALVIN; SUSANTO, Y, K. *Factors Affecting Earnings Quality*. JURNAL BISNIS DAN AKUNTANSI. Vol. 24, No. 1, 145-156, 2022.
7. BASU, S. *The Conservatism Principle and the asymmetric timeliness of earning*. Journal of Accounting and Economics. 24(1): 3-27. 1997.
8. FRANCIS, J; LAFOND, R; OLSSON, P. M. and SCHIPPER, K. *Costs of equity and earnings attributes*. The Accounting Review, 79(4), (2004). 967-1010.
9. GIVOLY, D; Hayn, C. *The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?*. Journal of accounting and economics, 29(3), 287-320. 2000.
10. HALIM, K. I. *Audit Committee, Accounting Conservatism, Leverage, Earnings Growth ,dan Earnings Quality*. E-Jurnal Akuntansi, Vol. 32, No. 6, 1403-1412. 2022.
11. HAMDAN, A. M. M. *The effect of accounting conservatism in improving the quality of financial reports: an applied study on Jordanian public shareholding industrial companies*. Studies, Administrative Sciences, Volume 38, Issue 2. 2011. (in Arabic).
12. KIMOUCHE, B; CHARCHAFA, I. *Impact of Accounting Conservatism on Income Smoothing: Empirical Evidence From Algeria*, Studia Universitatis Economics Series, 34 (1). 2024.
13. MURAD. M. H; AJWA. F. M; ZAID, M, A. M. A. *The impact of information asymmetry on the relationship between accounting conservatism and the probability of a collapse in the share price of Egyptian joint-stock companies - an empirical study*. Journal of Business Research, Faculty of Commerce, Zagazig University, Volume 43, Issue 2. 2021. (in Arabic).
14. MUSA, A. M. H. and ABDELRAHEEM, A. A. E. *The Impact of the COVID-19 Pandemic on Earning Quality: Empirical Evidence from Commercial Banks in Saudi Arabia*. Journal of Asian Finance, Economics and Business. Vol. 9, No. 6, (2022). 0277–0285.

15. NIZAR, M; KISWANTO. *Analysis of The Influence of Accounting Conservatism, Company Size, Capital Structure, Liquidity and Profit Growth on Earnings Quality*, KAJIAN AKUNTANSI – Bandung Islamic University. Vol 23, No 1, PP: 101-118. 2022.
16. OBAID, R. *Measurement and interpretation the relation between the firm characteristics and earnings quality "An Empirical Study in Saudi Arabia Companies"*. <https://www.researchgate.net/publication/340438096>. 2020.
17. PARAMITA, R. W. D., FADAH, I., TOBING, D. S. K.; SUROSO, I. *Accounting earnings response coefficient: Is the earning response coefficient better or not*. Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 7(10), 2020. 51–61.
18. RAMADAN, I. Z. *Earnings Quality Determinants of the Jordanian Manufacturing Listed Companies*. International Journal of Economics and Finance. Vol. 7, No. 5, 2015.
19. RITONGA, Z; LNUZULA, L; MULYADI. *The Effect of Accounting Conservatism, Company Size and Good Corporate Governance on the Quality of Company Profits*. JASa (Jurnal Akuntansi, Audit dan Sistem Informasi Akuntansi), Vol. 7, No. 1. 2023.
20. SAHED, R; ABS, F. M. S. *Measuring accounting conservatism and explaining its impact on the quality of accounting profits - an applied study on the Damascus Stock Exchange*. Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, Issue 42 (2). 2017. (in Arabic).
21. SAUDI, S. M. L. *"The impact of quality of audit committees properties Upon the enhancement of the level of accounting Conservatism in financial reporting-An Empirical Study*. Accounting and Auditing Journal of the Association of Arab Universities. Volume 4, Issue 1. 2016. (in Arabic).
22. WIHARNO, H; HAMZAH, A; PANGESTU, R. H. *Determinants of Accounting Conservatism*. Global Financial Accounting Journal, Vol. 07, No. 01. 2023.
23. ZADEH, F. N; ASKARANY, D; ASL, S. A. *Accounting Conservatism and Earnings Quality*. Accounting Conservatism and Earnings Quality. Journal of Risk and Financial Management, 15: 413. 2022.

